وما التأم للنصاب إلا وهم وعبارة عن قامة الحجة عَلَى عمل المولى ولا يحفلون كثيراً بقبور موتاهم بل يكتبون اسم المتوفى بدون اسم أسرته بحيث يدرس بعد حين. وكان عدد هذه الشيعة إبان إنشائها نحو مائتي نسمة ولم يزد عددهم كثيراً بعد ولكن لهم في جميع الولايات المتحدة أشياع يمثلون ستانفورد في مذهبه ومن هؤلاء الأخوان من كانوا أغنياء فتخلوا عن كل ما تملك أيديهم للطائفة ومنهم من كان يملك الخمسين أو المئة ألف فرنك.

وقد كتب ستانفورد كيف تدار آسيا وأفريقية وأوربا والشرق الأقصى والصين واليابان وجزائر مالايو ومصر وفلسطين وإيطاليا وفرنسا وإنكلترا لخدمة طائفته قال لقد أقنعتني هذه السياحات بأنه من المتعذر نشر الإنجيل بسرعة في مجموع شعوب الكرة الأرضية فإن هذا العمل من الأوهام لأن كثيراً من البشر لم يسمعوا باسم الله قط ولا يعتقدون بشيء في حين ينبئ كل شيء بوجود الله إلا هذا الإنسان الذي يكفر به كما قال شاتوبريان فإن عشب الوادي وأرز الجبل تقدسه والحشرة تطن بتمجيده والفيل يسلم عليه في الصباح الطير يتغنى باسمه في الأوراق والصاعقة تبث قدرته والبحر المحيط يعلن عظمته واتساع ملكوته وما غير الإنسان منكر للصانع ولا أكاد أجد ثلاثة ملايين من سكان الروس كلهم لا يعرفون من هو المسيح وإني لا أعتقد بأن الناس سيعرضون عَلَى الديان في اليوم الأكبر مقسومين إلى قسمين قسم يقوده المسيح والآخر المسيح الدجال إلى غير ذلك من العقائد وبعضه ملفق من الأديان السماوية وبعضه من عادات القوم وتقاليد صاحب المذهب.

محصول الذهب والفضة

كتب إيف كوبو الاقتصادي الشهير رئيس تحرير مجلة الاقتصاديين الباريزية مقالة في الذهب والفضة قال فيها ما تعريبه ملخصاً: كانت أوربا عَلَى عهد اكتشاف أميركا سنة ١٤٩٢ فقيرة جداً بالمعادن الكريمة تملك ما قيمته نحو مليار فرنك من الذهب والفضة وباكتشاف أميركا انصرفت الرغبة إلى جلب الأبيض والأصفر. ويؤخذ من تقرير وضعه بعض الاقتصاديين متخذين الكيلو غراماً واحداً قياساً فقدروا كيلو غرام الذهب بـ ٣٤٤٤ فرنكاً و٤٤ سنتيماً وكيلو غرام الفضة بـ ٢٢٢ فرنكاً – إنه بلغ محصول الذهب من سنة ١٤٩٣ – ١٥٢٠ ٥٨٠٠ كيلو غرام قيمتها ٢٠ مليون فرنك ومحصول الفضة ٤٧ ألف كيلو قيمتها ١٠ ملايين فرنك وهكذا تدرج المحصول بحسب الأدوار حتى بلغ ما استخرج من الذهب من سنة ١٥٨١ – ١٦٠٠ ٧٣٨٠ كيلو من الذهب قيمتها ٢٥ مليون فرنك و٤١٨٩٠٠ كيلو من الفضة قيمتها ٩٣ مليوناً. وكان مجموع محصول الذهب والفضة من سنة ١٥٦١ إلى سنة ١٥٨٠ – ١٨٠٠ مليون وفي العشرين السنة التالية بلغ مجموع ثمن المستخرج من المعدنين ٢٣٧٠ وهكذا بلغ مجموع قيمة ما استخرج من الذهب والفضة خلال مئة وسبع سنين ٤١٧٠ مليون فرنك أي نحو أربعة أضعاف ما كان في أوربا عَلَى عهد الفتح الأميركي سنة ١٤٩٢ ومع كل هذا فإن إسبانيا لم تغتن بما ورد عليها أكثر من جميع ممالك أوربا من الذهب ووقعت في ضائقة لا مثيل لها وأصبح جند فيليب الثاني بلا طعام ولا علوفات فيعيشون بالنهب والحاجيات غالية غلاءً فاحشاً أدى لوقوع الشكايات العامة.

فحددوا سعر الحنطة ومنعوا إصدار المصنوعات إلى أميركا كما منعوا إخراج الصوف فكان المعدنان الكريمان ينهالان عَلَى الفرس بواسطة صيارفة جنويين.

وما برح الاقتصاديون منذ بودين في القرن السابع عشر إلى لوك إلى مونتسكيو إلى دافيد هوم إلى جايمس ميل إلى نيكلسون وإضرابهم يقولون في ارتفاع أسعار الذهب والفضة آراء وإن اختلفت في ألفاظها فمآلها واحد فقد قال هوم: زيدوا البضائع تنزل قيمتها وزيدوا النقود ترتفع قيمتها. وقال الأستاذ نيكلسون: الذهب ريح التجارة ومد الصناعة وجزرها وكثرته وقلته يعني أو يخفض الأسعار العامة كالريح أو الجزر يزيد أو يخفف سرعة البواخر.

وبعد فقد كان محصول الذهب مدة ٣٥٨ سنة أي من سنة ١٤٩٣ إلى ١٨٥٠ ٤٧٥٢٠٠٠ كيلو قيمتها ١٦٧٣٦ مليون فرنك ومحصول الفضة ١٤٩٨٢٦٠٠٠ كيلو ثمنها ٤٠٦١٧ مليون فرنك وبلغ محصول الذهب من سنة ١٨٥١ إلى ١٨٧٥ (١٦٤٤٨) مليون فرنك أي أنه تضاعف وبلغ محصوله من سنة ١٨٧٦ - ١٩١٠ (٣٩) مليار فرنك أي أن مجموع محصوله في ٣٥ سنة ساوى المجموع السابق كله وزاد عليه ١٨ في المئة وقد زاد محصول الذهب منذ اكتشف مناجمه في كاليفورنيا سنة ١٨٤٩ وفي أوستراليا سنة ١٨٥٠.

وزادت حركة الغنى في أوربا بعد سنة ١٨٤٧ وقت المجاعة ثم وقفت وقوفاً مؤقتاً زمن الثورات التي حدثت من سنة ١٨٤٨ إلى ١٨٤٩ في بعض بلاد أوربا وبعد قبول إنكلترا لقانون حرية المقايضة فقبض الناس أيديهم وتعطلوا عن العمل وهبت الأموال فلما زالت تلك الفشاوة عادت الحركة أكثر من قبل وكثر الطلب أكثر من العرض كما هي العادة في مثل هذه الأحوال بعد اشتداد النوازل وتكاثر الأهوال وكلما كان معدنوا الذهب في كاليفورنيا وأوستراليا يغرقون بما يستخرجونه منة هذا المعدن الكريم وهم في حاجة للمصنوعات والمأكولات كانت الحركة تزيد بين الأمم وتربح من ذلك

البلاد الصناعية أرباحاً هائلة فضاعفت إنكلترا من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٥٦ خطوطها الحديدية فحدث ٤٠٠٠ ميل زيادة وأنفق من هذا الذهب في حرب القريم كمية ولكن كل حرب يعقبها ارتفاع في الأسعار. فالنشاط في الصناعة قد بدأ من جلب الذهب من كاليفورنيا وأوستراليا إلى شرقي الولايات المتحدة فانشأت خطوطاً حديدية كثيرة بحيث بلغ ما مدته من سنة ١٨٤٩ - ١٨٥٧ (٢١) ألف كيلومتر ومن ذلك راجت سوق المضاربات والمصارف وكان من أمر هذه الحركة في ارتفاع السعار أن عادت فحدثت أزمة مالية في أميركا فاغلق فيها ١٥٠ مصرفاً دع عنك شركات الضمان التي أفلست ولم يبق من مصارف نيويورك سوى مصرف واحد من ٦٩ مصرفاً استطاع أن يؤدي ما عليه واصاب إنكلترا من هذه الضائقة شيء كثير إذ كان لها في أميركا من الأموال ما تبلغ قيمته ثمانين مليون ليرة وعقيب حرب إيطاليا وحرب الشمال مع الجنوب في أميركا عادت الأسعار فارتفعت لا لكثرة الذهب بل لأن الذهب أصبح يقايض عليه بورق.

ولئن كان المعول عَلَى الذهب في مقايضات الأمم فإن البلاد ذات العيارين أي التي تتعامل بالذهب عَلَى حد سواء ظلت ينهال عليها الذهب ومع هذا لم ترتفع أسعار الحاجيات عَلَى تلك النسبة فالحنطة لم ترتفع إلا بفضل الولايات المتحدة والسكر نزلت أسعاره لكثرة انتشار زراعة الشوندر وبفضل فتح برزخ السويس وتسهيل طرق الملاحة لم ترتفع أسعار الشاي وكثر محصول الحديد وخف سعره ولكن كثر الطلب عليه بسرعة وزادت أسعار اللحم والجلد زيادة فاحشة وكان من نتائج حرب النمسا وبروسيا ارتفاع الأجور كما كان من نتائج حرب فرنسا وألمانيا أن صرف فيها مباشرة أو بالواسطة ١٤ مليار فرنك ثم أنشئت في الولايات المتحدة والنمسا وروسيا ألوف من

الكيلومترات من الخطوط الحديدية. وكان من أمر الغرامة الحربية التي أخذتها ألمانيا من فرنسا أن زادت الحركة في ألمانيا زيادة عظمى وكانت النمسا قد دخلت في جميع حروب المضاربات وفرنسا تحتاج للمال وإنكلترا تحتاج للنقود لكثرة ما أصدرت منها إلى خارج بلادها فحدثت فيها أزمة سنة ١٨٧٥ وبها نزلت الأسعار وظل نزول الأسعار مطرداً من سنة ١٨٧٣ ما خلا بعض الأحوال القليلة ومنذ ذاك الحين لم يحدث من الحروب المهمة سوى الحرب الروسي العثماني الذي أنفقت فيه نفقات هائلة ولكن وسائط النقل وذرائع الانتفاع كثرت ونزلت وتنزلت أسعار الحبوب بما ورد عَلَى أوربا من حنطة الولايات المتحدة وكندا والهند وروسيا ثم حدثت حرب الترنسفال التي أنفقت فيها عدة مليارات من الفرنكات فأخذت السعار بالصعود ثم حدثت الحرب الروسية اليابانية فانفق عليها بضعة ملايين من مليارات الفرنكات ومن جملة الأسباب في ارتفاع الأسعار قلة مواشي أوستراليا التي كان من جفاف ١٩٠٣ أن نزل عددها من ١٠٦٠٠٠ رأس إلى ٥٤ ألفاً وكثر الطلب عَلَى الصوف وكذلك زاد محصول الحرير والطلب عليه ومع تكاثر الناس والطلب عَلَى الحنطة كان محصول الذهب واحداً بالنسبة للحنطة والنحم بيد أن الذهب عَلَى زيادة محصوله السنة بعد الأخرى لم يكن السبب في ارتفاع الأسعار بل عن كثرته أقل من ترقي صناعات الفحم الحجري والحديد وإذا قيس محصول الذهب بالنسبة لمجموع صناعة العالم فقيمته طفيفة جداً.

فما يخرج من المعامل من أنواع الصناعات والمصنوعات وما يخرج من المزارع من أنواع الغلات والثمرات أكثر بكثير مما يخرج من ركائز الذهب وإذا حسبنا مجموع ما يخرجه سكان الأرض وهم ألف وستمائة مليون لا يعد محصول الذهب شيئاً في جانبه بل لا يكون واحداً في المئة من مجموع أعمال العالم وحاصلاتهم ثم إن ما يحصل من الذهب لا

يتعامل بنحو نصفه فإن الحصول الذي بلغ منذ اكتشاف أميركا إلى اليوم ٦٩ مليار فرنك قد قدروا ما هو موجود في المصارف وبين أيدي الناس منه فهم يبلغ أكثر من ٣٦ ملياراً ونصف المليار من الفرنكات والنصف الآخر من محصول الذهب خزن أو استعمل في بعض الصناعات واختلف الأخصائيون فيما تستغرقه الصناعات من الذهب ولم يتجاوز تقديرهم النصف من محصوله ولم ينقص عن الثلث إلا قليلاً. وختم العالم صاحب هذه المقالة مبحثه بالنتيجة التالية: (١) إن زيادة محصول الذهب كانت أبطأ بكثير من زيادة محصول الصناعات الرئيسية (٢) إن استخراج الذهب ليس إلا صناعة صغيرة (٣) إن زيادة المستخرج من الذهب وإن أكثرته فالطلب ما زال يتجاوز العرض على الدوام (٤) إن زيادة المستخرج من الذهب في السنين الأخيرة لم يؤثر في أدنى تأثير في ارتفاع أسعار بعض البضائع (٥) إن القائلين بنظرية الكمية لا يقاومون من مراقبة الواقع.

الشيوخ في أوربا

أحصى أحد علماء الدانمرك عدد الشيوخ في أوربا الذين بلغوا المائة من عمرهم فوجدهم ٧٠٠٠ ووجد من إحصائه أن أكثر البلاد التي يوجد بها من هذا القبيل هي البلقان إذ يبلغ عددهم ٥٠٠٠ من السبعة آلاف المذكورة.

ويوجد من كل مجموع هؤلاء الشيوخ ٣٨٨٣ بلغاريين و١٠٧٤ رومانيين و٥٧٣ صربيين و٤١٠ إسبانيين و٢١٣ فرنسويين و١٩٧ إيطاليين و١١٣ نمسويين ومجريين و٩٢ إنكليزاً و٨٩ روسيين و٧٦ ألمانيين و٢٣ نروجيين و١٠ أسوجيين و٥ بلجيكيين و٢ دانمركيين.

هبات الأميركيين